

## اهتمامات مشتركة: زيارة "الصيد" إلى "الجزائر" بين الرغبات التونسية والأولويات الجزائرية

قام رئيس الحكومة التونسية "الحبيب الصيد" بزيارة إلى "الجزائر" في ١٦ مايو استمرت يومين، وقد رافقه وفداً اقتصادياً وأمنياً، فيما تعد تلك الزيارة أول زيارة خارجية له منذ توليه رئاسة الحكومة، وتأتي تلك الزيارة بعد زيارة رئيس الجمهورية "السبسي" إلى "الجزائر" في فبراير الماضي.

### نتائج إيجابية:

أسفرت الزيارة عن الاتفاق على زيادة التنسيق الأمني والعسكري في المناطق الحدودية، لمواجهة الجماعات المتطرفة التي تنشط بتلك المناطق، وكذلك، الاتفاق على تبني مشروع مشترك لسحب توزيع الوقود من المؤسسات الخاصة بالمحافظات الحدودية، وافتتاح مراكز لشركة عامة لإنتاج وتوزيع الوقود بالمناطق الحدودية بدلاً من المؤسسات الخاصة، وذلك للتصدي لعمليات تهريب الوقود عبر الشريط الحدودي بين تونس والجزائر وليبيا، والتي تسببت في حدوث أزمات وقود بالمحافظات الجنوبية الجزائرية فضلاً عن خسارة الجزائر حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً، والتنسيق لمساعدة ليبيا أمنياً وسياسياً لمساعدتها على الاستقرار، وإيجاد حل سياسي للأزمة من خلال دعم الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بين أطراف الأزمة.

إضافةً إلى الاتفاق على تفعيل اللجنتين المشتركتين في مجالات السياحة والصناعات التقليدية والتجارة، لتعقد أول اجتماعاتها بدأ من شهر يونيو، وذلك لتفعيل الاتفاقيات القديمة وزيادة التعاون في مجال الصناعات التقليدية، فضلاً عن تفعيل بروتوكول التعاون بين البلدين الموقع العام ٢٠٠٣ في مجال الصناعات التقليدية، والنظر في إمكانية إنشاء خط بحري سياحي بين البلدين، وتوسيع حجم تدفق السياح في الاتجاهين، وتعزيز التعاون بين وكالات السياحة، وتحفيز الاستثمار في المجال السياحي، وإنشاء لجنة مشتركة للنظر في الإشكاليات المطروحة على مستوى المبادلات التجارية بين البلدين.

وفي نفس الوقت، الاتفاق على انعقاد الدورة الـ ٢٠ للجنة المشتركة العليا للتعاون الجزائري - التونسي بنهاية هذا العام، ومتابعة اكتمال أعمال اللجان القطاعية المشتركة، لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات الطاقة والتجارة والسياحة والصناعة.

### الدوافع التونسية لزيارة الجزائر:

تكشف الزيارة عن الأهمية التي توليها "تونس" للتعاون بين البلدين في القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، فهي تأمل في الحصول على الدعم الأمني والعسكري الجزائري، لا سيما في مجال التسليح والتدريب لمواجهة تزايد أنشطة الجماعات المتطرفة بالداخل التونسي خاصة عقب الهجوم على متحف باردو في مارس ٢٠١٥، وبالمناطق الحدودية خاصة بجبل "الشعائبي" الذي تحصن به عدد من الجماعات الإرهابية وحولته إلى قاعدة لأنشطتها الإرهابية.

وكذلك، زيادة التنسيق والتعاون الأمني مع الجزائر لضبط الحدود ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي، حيث يواجه البلدين تحديات وتهديدات أمنية متزايدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، بسبب تزايد نشاط الجماعات المتطرفة وانهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا ومالي، والتنسيق على المستويين الأمني والسياسي مع الجزائر بشأن الأزمة الليبية التي تمثل هاجسا لكلا البلدين، حيث يمتلك كلا البلدين حدود مشتركة مع ليبيا ينتقل من خلالها الأسلحة والمقاتلين مما دعم قدرات الجماعات الإرهابية بكلا البلدين.

علاوة على الحصول على الدعم الاقتصادي الجزائري وإقامة عدد من المشاريع المشتركة حتى تتمكن تونس من التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها، خاصة مع تصاعد الاحتجاجات في الجنوب التونسي ضد الفقر والبطالة.

## أولويات جزائرية:

تحرص الجزائر على تقديم الدعم لتونس وإقامة علاقات قوية معها لعدة أسباب، لعل من أهمها: مساعدة تونس على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، حتى لا تضيف جبهة توتر جديدة إلى حدودها المتوترة أصلاً في الجنوب (مالي، النيجر) ومع ليبيا، وضمان تبني تونس لنفس السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، القائمة على رفض التدخل العسكري وحل الأزمة الليبية من خلال الحوار بين كافة الأطراف الليبية دون استثناء. ناهيك عن رغبة الجزائر في تعزيز نفوذها بتونس وبمنطقة المغرب العربي على حساب دولة المغرب التي تربطها علاقات متوترة بسبب قضية الصحراء الغربية.

## ملاحظات ختامية:

نهايةً، يمكن القول بأن الزيارة وما ترتب عليها من اتفاقيات إنما تعكس حرص البلدين على زيادة التعاون الثنائي في مختلف المجالات وتنسيق المواقف بشأن الأزمة الليبية. فيما يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمية ستؤثر على الدعم الاقتصادي الذي تتوقعه تونس من الجزائر. كما أن التقارب التونسي الجزائري قد يؤدي إلى زيادة التشابك في العلاقات التونسية الجزائرية على مختلف المستويات خلال الفترة القادمة بما ينعكس إيجاباً على مصالح كلتا الدولتين، وتبني كلا البلدين لسياسة خارجية متقاربة تجاه عدد من الملفات الإقليمية مثل قضية الصحراء الغربية والأزمة الليبية، حيث تقيم تونس علاقات مع حكومة طرابلس الموالية للإسلاميين، وكذلك الموقف من النظام السوري وإعلان وزير الخارجية التونسي عن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع سوريا. فيما يُرجح أن يبرز العامل الأمني إلى المشهد، عبر زيادة التنسيق الأمني بين كل من تونس والجزائر في الفترة القادمة لمواجهة حالة عدم الاستقرار الأمني وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل والمغرب العربي.